أزمة الغذاء العالمية زمن جائحة كوفيد 19

The world food crisis during the Covid-19 pandemic

محمد مداحي

جامعة آكلي محند أولحاج البويرة (الجزائر)،البريد الالكتروني : m.meddahi@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/03 تاريخ القبول: 2021/12/02 تاريخ النشر: 2022/01/09

الملخص: تهدف الدراسة إلى بحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، والتدابير اللازم اتخاذها لمواجهة هذه الجائحة على المستوي الدولي، حيث ركزت الدراسة على التحقق من مدى اسهام ضعف الإجراءات الاحترازية لمواجهة آثار جائحة كورونا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الدولي والوطني في زيادة الاثار السلبية الناتجة، ومدى وجود خطط جاهزة مسبقاً لإدارة الأزمات اقتصادية والاجتماعية المفاجئة، ودورها في تخفيف التأثيرات السلبية لجائحة كورونا. ظهر من النتائج والمؤشرات الاقتصادية وجود تأثيرات سلبية كبيرة من كوفيد 19 على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وحدوث اغلاق تام لقطاعات حيوية تسبب في خسائر كبيرة على المستوى العالمي والوطني، إضافة الى التأثيرات السلبية على السلوكيات الاجتماعية وتزايد مشاعر الخوف والإحباط والقلق وتغيير العادات الاجتماعية بسبب التباعد الاجتماعي؛

وفضلا عن أزمة كوفيد 19، يتعرض سكان العالم للمعاناة بسبب الزيادة العالمية في مستويات نقص الأمن الغذائي، وهو ما يؤثّر على الناس في المناطق الحضرية والريفية على السواء. وتُظهِر مؤشراتنا للتنمية العالمية أنه حتى قبل ظهور جائحة كورونا، كان عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية –وهو مؤشر يتتبع عدد من لا يحصلون على سعرات حرارية كافية– في ازدياد بعد عقود من التراجع.

الكلمات المفتاحية: جائحة، كورونا، أزمة الغذاء، الفاو.

Abstract: The study aims to examine the economic and social effects of the Corona pandemic, and the necessary measures to be taken to confront this pandemic at the international and national levels. And the extent to which there are plans ready in advance to manage sudden economic and social crises, and their role in mitigating the negative effects of the Corona pandemic. The economic results and indicators showed significant negative effects of Covid-19 on the economic and social aspects, the complete closure of vital sectors that caused great losses at the global and national levels, in addition to the negative effects on social behaviors, increasing feelings of fear, frustration and anxiety, and changing social habits due to social distancing.

Beyond to the COVID-19 crisis,, the world's population are also vulnerable to the global rise in food insecurity , affecting people in both urban and rural settings. Our World Development Indicators show that even before COVID-19 emerged, the number of people who were undernourished – an indicator that tracks how many people fail to access sufficient calories – was increasing, after decades of decline.

Keywords: pandemic, covid 19, food, FAO.

مقدمة:

شهدت مختلف دول العالم أزمات اقتصادية عديدة في القرن الحديث، إذ تعتبر أزمة الكساد الكبير لعام 1929 أشدها، والتي أفلست بسببها العديد من كبريات الشركات العالمية، وتدهور أسعار الأوراق المالية وارتفاع قياسي لمعلات البطالة، كما عرف العالم في عام 2020 أزمة لا مثيل لها بسبب ظهور وباء خطير وقاتل اتفق على تسميته كوفيد–19، كانت بدايته في مدينة "ووهان الصينية" في أواخر سنة 2019، والذي انتشر بشكل سريع في معظم دول العالم، وصنفت جائحة كورونا كواحدة من أسوأ الأزمات التي شهدها العالم في العصر الحديث وتبوأت مقعدها باستحقاق في قائمة الأحداث التي أدت إلى أكبر الهزات الاقتصادية منذ بداية القرن العشرين إلى يومنا هذا. ونتيجة لذلك، دخلت معظم هذه الدول في أزمات اقتصادية خانقة من أهمها ارتفاع معدلات البطالة وأزمة الكساد وتضرر الأسواق المالية؛

وفي ظل تفشي جائحة كورونا لعب الغذاء والحصول عليه دورا واضحا في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، خاصة مع ظهور صور رفوف المتاجر الكبرى الفارغة في وسائل الإعلام الرئيسية، وفي ظل عدم التأكد من نهاية تفشي هذا الوباء سيظل يهدد سلسلة الإمدادات الغذائية العالمية، وهذا ما شكل خطرا كبيرا على الأمن الغذائي والتغذية في جميع أنحاء العالم، خاصة الذين كانوا يعانون بالفعل من المجاعة وسوء التغذية وبالنظر إلى أنه لا يوجد حاليا أي دليل على انتقال فيروس كورونا من خلال الأغذية وتغليفها، وفي ظل محدودية مناقشة هذه المسألة والآثار والسيناريوهات المستقبلية المحتملة لها؛

كما ساهمت أزمة كورونا في ظل توقف حركة الإنتاج في العديد من المجالات، في إثارة مخاوف العديد من الدول بشأن استمرار إمدادات الغذاء، حيث سارعت العديد من الدول المنتجة للغذاء بالإعلان عن وقف صادرات بعض السلع كما اتخذت دول أخرى خطوات برفع الكميات لديها في مخازن الغذاء بشكل غير مبرر، في إطار عدم وضوح الأجل الزمني للانتهاء من مواجهة جائحة كورونا؛

الإشكالية: ونظرا للوقع الحاد لهذه الأزمة على العديد من المجالات ورغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الدول فإنّها اضطرت إلى توفير العديد من الموارد المالية للوقاية من انتشار الوباء، وباعتبار أن الجزائر كغيرها من دول العالم التي اتخذت إجراءات وقرارات صارمة للحد من تأثير هذا الفيروس على أفراد المجتمع في العديد من المجالات، بناءا على ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية: **فيما تتمثل مختلف انعكاسات جائحة كورونا على أزمة الغذاء في العالم؟**

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في تبيان الوضع الاستثنائي الذي تمر به اقتصاديات الدول من جراء تفشي جائحة كورونا، دفع بحكومات الدول والمؤسسات الدولية إلى اتخاذ جملة والتدابير التي تهدف إلى الوقاية من هذا الوباء ومكافحته، فعمقت أزمة جائحة كورونا التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي، الذي يعاني أصلا من أزمات لا حصر لها، في ظل التراجع الحاد في معدلات النمو الاقتصادي، هذا ما أوقع بعض الدول في دوامة الشلل الاقتصادي جراء تداعيات فيروس كورونا، مما أثار حالة من الذعر والهلع بين أفراد

المجتمع، وأرغم أغلبهم على ملازمة المنازل، وهو ما أثر على المردود البشري للشركات والخدمات وما ترتب على ذلك من ضرر في الإنتاج الغذائي؛

أهداف الدراسة:

- تبيان أهم الإجراءات والسياسات المتبعة على المستوى المحلي جائحة كورونا؛
- تبيان واقع الاقتصاد العالمي في ظل انتشار جائحة كورونا؛
- الوقوف على مدى تأثير تداعيات جائحة كورونا على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العالمي؛
- تقديم رؤية استشرافية عن مستقبل الأوضاع الاقتصادية الدولية بعد جائحة كورونا، من خلال توقعات الاقتصاد الجزائري في ظل تنامي جائحة كورونا؛
- تقديم بمختلف التأثيرات للأزمة على الطلب على الأغذية وأسعارها؛
- تقديم رؤية واضحة عن مسار سلسلة الإمداد في ظل الأزمة؛
- محاولة مناقشة آثار الأزمة على السوق العالمي للسلع الغذائية.

منهج الدراسة: يرتكز البحث على المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على الوصف والتحليل من خلال وصف جائحة كورونا (كوفيد19)، تحليل هذه الظاهرة من خلال تبيان آثارها على الاقتصاد الوطني، وذلك بتحليل مختلف انعكاسات جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي والمستوى المحلي (الجزائر) على وجه الخصوص؛

1- الطرح المفاهيمي لجائحة كورونا:

1-1- مفهوم أزمة فيروس كورونا: فيروس كورونا المستجد أو ما يعرف أيضا بـــ: كوفيد 19، هو مرض تتسبب به سلالة جديدة من الفيروسات التاجية (كورونا)، الاسم الإنجليزي للمرض مشتق كالتالي: (*CO*): أول حرفين من كلمة كورونا (*Corona*)، (*VI*): أول حرفين من كلمة فيروس (*Virus*)، (*D*): أول حرف من كلمة مرض (*Disease*)، وقد أطلق على هذا المرض سابقا اسم: (*novel coronavirus 2019*)، أو (*NCoV2019*)، إن فيروس كوفيد *19* هو فيروس جديد يرتبط بعائلة الفيروسات نفسها التي ينتمي إليها الفيروس الذي يتسبب بمرض المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارز) وبعض أنواع الزكام العادي *(husain, 2020, p. 03)*؛

إذ اليوم يعيش العالم محاصرا من قبل فيروس نشأ في الصين، وقد أصاب أكثر من 3 ملايين شخص في العالم، ومن المتوقع أن يتفشى المرض ويموت المزيد من الأشخاص، مما أدى إلى تعليق كل النشاطات ماعدا الإمدادات الأساسية التي تأثرت تأثرا شديدا بسبب نقص الأغذية واللوازم الطبية، مما خلق خرابا في كل ركن من أركان العالم، وأثقل الجميع بعبء الإغلاق، فقد انهار الاقتصاد وبدأ أسوء أشكال الركود يضرب ضربته (فقدان وظائف، إفلاس، تعطيل التعليم...)، ولقد أطلقت اللجنة الدولية لتصنيف الفيروسات على الفيروس الجديد اسم ***SARS-COV-2*** وقد نشأ هذا الفيروس في منطقة ووهان الصينية، حيث لم يكن

معروفا عنه في البداية إلا أعراضه، أين تم الإبلاغ عن أول حالة في ديسمبر 2019 *(husain, 2020, p. 11)*؛

في البداية رفضت منظمة الصحة العالمية الاعتراف بالفيروس كوباء عالمي، وبالتالي لم يتم توقيف الرحلات والسفر وعليه انتشر الفيروس في جميع أنحاء العالم في غضون شهر واحد، لكن بعد تسجيل عدة حالات خارج الصين، بدأ التساؤلات حول الفيروس وأعراضه ومسبباته وطرق انتشاره، وألقى العالم بأسره اللوم على الصينيين والحكومة الصينية خاصة بعد رفضها لأي تدخل أجنبي في التحقيق في أصل هذا الفيروس ونشأته، وتم التعريف بفيروس كورونا على أنه فيروس خطير وشديد العدوى يسبب متلازمة تنفسية حادة تم تسميتها متلازمة الشرق الأوسط التنفسية *(husain, 2020, p. 11)*؛

تصنيف مرض كوفيد 19 –إلى جائحة أ و وباء عالم ي : نتيجة لسرعة تفش ي العدوى واتساع نطاقها من شخص إلى آخر في عدد من دول العالم في الوقت نفسه، ونتيجة لقصور الدول عن السيطرة على تفش ي هذا الفيروس صنفت منظمة الصحة العالمية وباء كوفي د 19 –كجائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم (منظمة الصحة العالمية ، 2020).

1-2- الصدى العالمي لجائحة كورونا: خلفت جائحة كورونا عواقب بعيدة المدى تتجاوز انتشار المرض نفسه والجهود المبذولة لاحتوائه، فمع انتشار الفايروس المسمى بـــ: سارس حول العالم، تحولت المخاوف من مشاكل التصنيع المتعلقة بالإمدادات إلى انخفاض الأعمال التجارية في قطاع الخدمات، إذ سجلت الجائحة أكبر ركود على مر التاريخ مع حجر لأكثر من ثلث سكان العالم؛

ومن المتوقع أن يؤثر نقص الإمدادات على العديد من القطاعات بسبب هلع الشراء والاستخدام المتزايد للسلع لمقاومة الجائحة وتوقف المصانع والخدمات اللوجستية في الصين كما أنه يوجد حالات تلاعب بالأسعار بالإضافة إلى أنه هناك تقارير كثيرة تتحدث عن نقص المواد الصيدلانية، مع العديد من المناطق التي تشهد الشراء بدافع الهلع وما يترتب عليه من نقص في الغذاء ومواد البقالة الأساسية الأخرى، كما كانت صناعة التكنولوجيا بالأخص تحذر من تأخيرات في شحنات السلع الإلكترونية؛

كما هبطت أسواق الأسهم العالمية في 24 فبراير 2020 بسبب ارتفاع كبير في حالات فايروس كورونا خارج الصين وبحلول الثامن والعشرين من فبراير 2020 شهدت أسواق الأسهم في جميع أنحاء العالم أكبر انخفاض لها في أسبوع واحد منذ الأزمة المالية في 2008، انهار سوق الأسهم العالمي في مارس 2020 مع انخفاض عدة نسب مئوية في مؤشرات العالم الرئيسية، مع انتشار الفايروس فإن المؤتمرات والأحداث العالمية في مجال التكنولوجيا والموضة والرياضة سوف تلغى أو تؤجل ورغم ان التأثير النقدي في صناعة السفر والصناعة لم يقدر بعد ولكن من المرجح ان يكون بالمليارات وفي ازدياد.

2- واقع الاقتصاد العالمي في ظل انتشار فيروس كوفيد 19:

عرف العالم انتشار جائحة الكورونا الذي ظهرت بوادرها أواخر سنة 2019 بمدينة ووهان الصينية، والتي أخذت في التوسع والتفشي في مختلف أقطار العالم، مما جعل حكومات مختلف الدول أن تتخذ إجراءات صارمة وتدابير احترازية خوفا من تفشي العدوى بين أفرادها ومكونات مجتمعها؛

وقد دخل الاقتصاد العالمي مرحلة الركود بسبب تفشي جائحة كورونا، وفي هذا الإطار توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تدني الاقتصاد في هذه السنة إلى 1.5%، وهو معدل قابل للانخفاض إذا ما استمرت الجائحة. ففي 04 مارس 2020 قالت المفوضية الأوروبية إن إيطاليا وفرنسا معرضتان لخطر الانزلاق إلى الركود. وقال صندوق النقد الدولي إنه يرى أن الاقتصاد العالمي يتجه إلى مسارات أكثر خطورة *(Richard Baldwin & Beatrice Weder di Mauro, March 2020, p. 01)*. لذا، من المرجح أن يتضرر قطاع التصنيع العالمي من ثلاثة جوانب *(Richard Baldwin & Beatrice Weder di Mauro, March 2020, p. 04)*:

☑ تعطل الإمدادات المباشرة سيعيق الإنتاج، حيث يركز الفيروس على قلب التصنيع في العالم (شرق آسيا) وينتشر بسرعة في الشركات الصناعية العملاقة الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا؛

☑ ستؤدي العدوى في سلسلة التوريد إلى تضخيم صدمات التوريد المباشرة، حيث ستجد قطاعات التصنيع في الدول الأقل تأثرا صعوبة أكبر وأكثر تكلفة في الحصول على المدخلات الصناعية المستوردة من الدول المتضررة بشدة، ومن ثم من بعضها بعضا؛

☑ ستكون هناك اضطرابات في الطلب بسبب حالات الركود وانخفاض الاقتصاد الكلي، وبسبب حالة الترقب والتأخير في الشراء التي تُسيطر على المستهلكين والمستثمرين.

فكانت توقعات النمو الاقتصادي العالمي لعام 2020 بإدخال أثر التغيرات الناتجة عن الجائحة. فقد أظهر تقرير لصندوق النقد الدولي عن آفاق نمو الاقتصاد العالمي والذي نشر في منتصف شهر أفريل انخفاض في النمو العالمي بـــ -3%، هبوطا من 6.3 نقطة مئوية في جانفي 2020، قبل أن يرتفع عام 2021 إلى 5.8% وهو تعديل كبير في فترة قصيرة جدا، خاصة في ظل الانكماش الكبير المرتقب في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 5.9% بسبب تراجع الاستهلاك العام والخاص، والتباطؤ المفاجئ في الصين التي بالكاد ستسجل 1.2% مقابل التوقعات الأولية السابقة للأزمة بتحقيق نمو يفوق 6% مقابل حدوث نمو بـــ 9.2% العام المقبل، ولن يكون الاتحاد الأوروبي في أحسن حال حيث سيجل انكماش يقدر بـــ 7.1% بسبب انخفاض الصادرات وتباطؤ الاستهلاك، أما منطقة الشرق الوسط وشمال إفريقيا يتوقع أن تسجل معدل نمو يقدر بـــ 3.3% لعام 2020 وبمعدل 4.2% لعام 2021 بعد التعافي (صندوق النقد الدولي، أفريل 2021). ويفيد البنك الدولي في عدد جانفي 2021، من تقريره "الآفاق الاقتصادية العالمية" بأنه على الرغم من أن الاقتصاد العالمي سينمو بعد انكماشه بنسبة 4.3% عام 2020، فإن جائحة كـــوفيد-19 تسببت بخسائر فادحة من الوفيات والإصابات المرضية، ودفعت بالملايين نحو هوة الفقر، وربما تقلص النشاط الاقتصادي والدخل لفترة طويلة. وفي معرض تعقيبه على التقرير، قال رئيس مجموعة البنك الدولي، ديفيد مالباس، إن الاقتصاد

العالمي قد يدخل في مرحلة تعاف ضعيف، لكن يواجه صانعو السياسات تحديات جسيمة، وأضاف قائلا: "في الوقت الذي يسعون فيه لضمان أن يكتسب هذا التعافي العالمي – الذي لا يزال هشا – قوة دفع ترسي الأساس لنمو قوي، وتتغلب على تأثيرات الجائحة وتكافح العوامل المعاكسة على صعيد الاستثمار، ثمة حاجة لدفعة كبيرة لتحسين بيئة الأعمال وزيادة مرونة أسواق العمل والمنتجات وتعزيز الشفافية والحوكمة" (البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية، 2021، الصفحات 1-2)؛

أيضا تراجعت أسعار النفط مع انتشار جائحة الكورونا، وهذا راجع إلى طبيعة السوق المالي العالمي الذي لا يتحمل الخوف والشك ويشتغل بمنطق "نبيع الآن ونطرح الأسئلة فيما بعد"، وقد أدى تراجع سعر النفط إلى هز الثقة في الأسواق المالية العالمية، وفي هذا صرح البنك المركزي الأمريكي بأن الوضع الحالي قد يؤدي إلى أزمة اقتصادية مشابهة لتلك التي وقعت سنة 2008، أدت الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول وحالة الإقفال شبه التام وانخفاض الطلب منا لصين الذي يعد أكبر مستورد للنفط في العالم حيث شكلت وحدها حوالي 80% من نمو الطلب على النفط عام 2019 (كابيتال إتقان، 2020، صفحة 01)، إلى جانب القيود العالمية على التجارة والسفر في حدوث اضطرابات كبيرة في أسواق النفط العالمية، تمثلت في انخفاض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2020 بشكل حاد بلغ 7.9 مليون برميل/اليوم مقارنة مع 2019 ليصل إلى 92.9 مليون برميل/اليوم، وتشير التوقعات إلى تراجع قياسي في الطلب العالمي على النفط عام 2020 بـــ 6.9 مليون برميل/اليوم مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 92.8 برميل/اليوم، ويعد هذا التراجع أول انكماش للطلب على النفط منذ 2009، حيث يتوقع انخفاض طلب الدول الصناعية بـــ 4 مليون برميل/اليوم ليصل إلى 43.9 مليون برميل/اليوم، كما يتوقع انخفاض طلب الدول الناشئة والنامية إلى 48.9 مليون برميل/اليوم أي بانخفاض 2.9 مليون برميل/اليوم (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول OAPEC، 2020، صفحة 9). ولا تزال التوقعات قصيرة المدى بشأن استمرار انخفاض الطلب على النفط في أعقاب زيادة القيود التنظيمية المتعلقة بالحجر الصحي والتي أثرت بصفة مباشرة على قطاع النقل والذي يمثل أكثر من 60% من الطلب على النفط (كابيتال إتقان، 2020، صفحة 04)؛

وفي ارتباط مع ذلك نذكر تأثر قطاع الصناعة بهذه الجائحة، حيث تعيش مجموعة دول على تصدير آلياتها ومنتوجاتها الصناعية، وهو ما أصبح غير متاح في الظروف الحالية بفعل إغلاق المصانع والشركات والمؤسسات التجارية. وقد تأثر أيضا مجال الاستثمار بهذا الوضع خاصة الاستثمار الأجنبي، الذي يشكل قطب الاقتصاد العالمي، كما ترتب عن الوضع انهيار أسواق البورصة العالمية نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية، وهذا كله أدى إلى الانكماش الاقتصادي العالمي، كما لم يسلم قطاع الطيران أو ما يسمى بالنقل الجوي من تأثير تداعيات هذا الوباء الخطير، وقد تجلى ذلك في إلغاء شركات الخطوط الجوية لرحلاتها، مما ترتب عنه قيام هذه الشركات بسلوكيات تجاه أجرائها تبلور بين التوقيف إلى الفصل من العمل إلى تقديم إجازات طوعية غير مدفوعة الأجر إلى خفض الأجر للأطر العاملة بها. كما حذرت الرابطة الدولية للنقل الجوي "أياتا" إلى أن خسائر شركات الطيران حول العالم قد تصل إلى 113 مليار دولار كإحدى تبعات تفشي فيروس كورونا؛

كما أدى تفشي فيروس كورونا المستجد إلى تباطؤ حركة التجارة العالمية، فحسب توقعات منظمة التجارة العالمية سينخفض حجم التجارة بين 13% و32% عام 2020 *(Congressional Reseach services, 2020, p. 06)* ، أما فيما يخص تجارة الخدمات، فإن هذا القطاع يواجه اضطرابات كبيرة لا سيما أن تفشي الفيروس أثر سلبا على العديد من الخدمات المهمة التي تمثل أساسا لميزان مدفوعات الدول مثل خدمات السفر والسياحة والفندقة والإطعام والنقل، ووفقا لمقياس تجارة الخدمات الصادر عن منظمة التجارة العالمية. من المتوقع أن يستمر ضعف معدل نمو تجارة الخدمات العالمية بسبب الفيروس (الوليد أحمد طلحة، 2020، صفحة 10)؛

من جملة الأضرار التي أصابت الاقتصاد نتيجة لانتشار جائحة كورونا وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي انهيار البورصات العالمية، إن أحد المؤشرات الرئيسية المتاحة لتحديد التأثيرات العالمية المتوقعة لكوفيد 19 هو التغيرات في مؤشرات السوق المالية، فمنذ تفشي المرض تواصل الأسواق المالية الاستجابة للتطورات اليومية للجائحة عبر العالم، وعلى وجه الخصوص أظهرت الأسواق المالية وعي المستثمرين بآثار الصناعة؛

لقد حذرت منظمة العمل الدولية، من أن التبعات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا تهدد بفقدان نحو 25 مليون شخص وظائفهم حول العالم كنتيجة للانهيار الاقتصادي العالمي الكبير الناتج عن هذه الجائحة (علي صلاح، 2020).

3- واقع النظام الغذائي العالمي في ظل أزمة كورونا:

على الرغم من أن الظروف الحالية تبدو استثنائية، إلا أن تعرض النظم الغذائية للمشاكل المتعلقة بالمناخ والأمراض قد تمت تجربته قبل وقت طويل من أزمة COVID-19، فقد كانت النظم الغذائية غير مستقرة بسبب أحداث وصدمات مختلفة في السابق مثل أزمة النفط في السبعينيات، وتفشي السارس والإيبولا، وأزمة الغذاء 2008-2006، فمثلا في إفريقيا تسبب مرض حمى الخنازير في اضطراب أسواق السلع العالمية وأصبح وباءً متصاعدًا في أوروبا الشرقية وآسيا. أكبر منتج للخنازير في العالم (لديها ثلث السوق العالمية وأكبر مصدر)هي الصين، فقدت 37٪ من خنازيرها بحلول نهاية عام 2019 *(IPES, 2020)*؛

كان للإيبولا تأثير سلبي كبير على الإنتاج الزراعي والتسويق والاقتصاديات التجارية لبعض البلدان الأفريقية، فمن حيث الإنتاج وبسبب قيود الطرق، واجه المزارعين عوائق الوصول إلى المدخلات مثل البذور والأسمدة والمبيدات، كما واجهت معظم المناطق نقصًا في اليد العاملة، لهذا السبب لم يتم زراعة أكثر من 40٪ من الأراضي الزراعية، ومع ذلك ، لم يؤثر الوباء بشدة على الإنتاج لأن المناطق الزراعية كانت غالبًا في مناطق جغرافية بعيدة عن الكثافات الحضرية *(Agrilinks, 2020)*؛

أما أزمة COVID-19 الحالية فقد غيرت سياسات تجارة المواد الغذائية لبعض الحكومات، حيث تحركت نحو تقييد الصادرات وتسهيل الواردات، والسبب الرئيسي لفرض البلدان قيود التصدير هو ضمان الحفاظ على عدد المنتجات في السوق المحلية، وعلى الرغم من أن قيود التصدير عادةً ما تؤدي إلى هذه النتيجة على المدى القصير، إلا أن لها أيضًا بعض الآثار السلبية *(Espitia, Rocha, & Ruta, COVID-19 and*

Food Protectionism : The Impact of the Pandemic and Export Restrictions on World Food Markets, 2021):

☑ تؤدي القيود المفروضة على الصادرات إلى انخفاض الأسعار المحلية، مما سيضر بالمزارعين ماليًا مما يؤدي إلى انخفاض إنتاج المحاصيل وتقليل الحوافز في الصناعة؛

☑ ستفقد البلدان ميزتها التنافسية بفقدانها لمكانتها في الأسواق الدولية؛

☑ تقوض قيود التصدير سمعة المصدر وتشجع المستوردين على تقليل الثقة في السوق العالمية، وبالتالي تقليل الثقة في التجارة الدولية وتدمير فرص الأعمال المستقبلية للمصدرين.

على الرغم من أن مخزون الغذاء العالمي مرتفع حاليًا، إلا أن أزمة الوباء المطولة يمكن أن تسبب مشاكل في سلسلة التوريد الغذائي، فضلاً عن سياسات تقييد الصادرات، والتي يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات مختلفة. وفقًا لتقديرات إنتاج الحبوب لعام 2019 الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فقد تم الإبلاغ عن حوالي 2.721 مليار طن من الإنتاج تتكون من 1.44 مليار طن للحبوب الخشنة و763 مليون طن للقمح و512 مليون طن للأرز، وفقًا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة لعام 2020، من المتوقع أن يكون إنتاج القمح والحبوب الخشنة مماثلاً لعام 2019، ولهذا السبب، من المتوقع أن تتبع أسواق الحبوب العالمية وضعًا متوازنًا على الرغم من القلق من كوفيد 19 *(FAO, 2020)* ، كل هذا لا يمنع من أن قيود التصدير أثرت بشكل كبير على تجارة الأغذية مما أدى إلى تعطيل سلاسل التوريد، فقد تسببت هذه القيود في ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية وأدت إلى تقليل كمية ونوعية الغذاء التي يتم استهلاكه، حيث أن المستهلكين لم يجدوا المنتجات التي لا يتم تصنيعها أو زراعتها محليا، كما. إضافة إلى ذلك يمكن أن تؤثر صدمة كورونا على التجارة من خلال سلاسل القيمة العالمية (*global value chains*) التي تستطيع في نفس الوقت التخفيف من آثار الأزمة أو زيادتها من خلال النموذج الموضح في الشكل(1) *(Espitia, Mattoo, Rocha, Ruta, & Winkler, 2020)*:

الشكل الرقم 01: تأثير صدمة كورونا على التجارة من خلال سلاسل القيمة العالمية؛

المصدر: تم إعداده اعتمادا على:

Alvaro Espitia, Aaditya Mattoo, Nadia Rocha, Michele Ruta, Deborah Winkler ; 2021 ; ***Trade and Covid-19: Lessons from the first wave*** *; VoxEU eBook ;CEPR Press.: https://voxeu.org/article/trade-and-covid-19-lessons-first-wave*

وبالتالي كلما تعرض البلد المصدر لأزمة في الإمداد، تكون صادرات القطاعات التي تعتمد على المدخلات المستوردة المحلية، والعكس صحيح عندما تصيب الأزمة جانب العرض، بينما يكون التأثير في البلد الشريك بصورة أشد على القطاعات التي تصدر المواد الوسيطية إلى ذلك البلد. من وجهة نظر المصدر، يمثل

التصور الأول فوائد التوزيع من خلال سلاسل القيمة العالمية في ظل أزمة محلية، بينما يتعلق التصور الثاني والثالث بالأزمات الخارجية إما في المنبع أو المصب الذي يمكن أن يعطل سلاسل الإمداد. *(Espitia, Mattoo, Rocha, Ruta, & Winkler, 2020)*

3-1- التدفقات التجارية للسلع الغذائية في ظل أزمة كورونا: تمثل الخمسين دولة الأكثر تأثرا بأزمة كورونا حوالي 66% من الصادرات العالمية للسلع الغذائية، وتتوقف كيفية تأثير أزمة كورونا على إمدادات المنتجات الغذائية المختلفة في المدى القصير على ما تنتجه هذه البلدان، أما في المدى المتوسط والطويل فإن الأثر سيتوقف على جغرافية انتشار الفيروس عبر البلدان، وعليه ستتغير مجموعة الأسواق المحتمل تغيرها مما يشير إلى الحاجة إلى المراقبة المستمرة للأوضاع، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 02: الواردات الدولية من الخمسين دولة الأكثر إصابة بالكوفيد-19

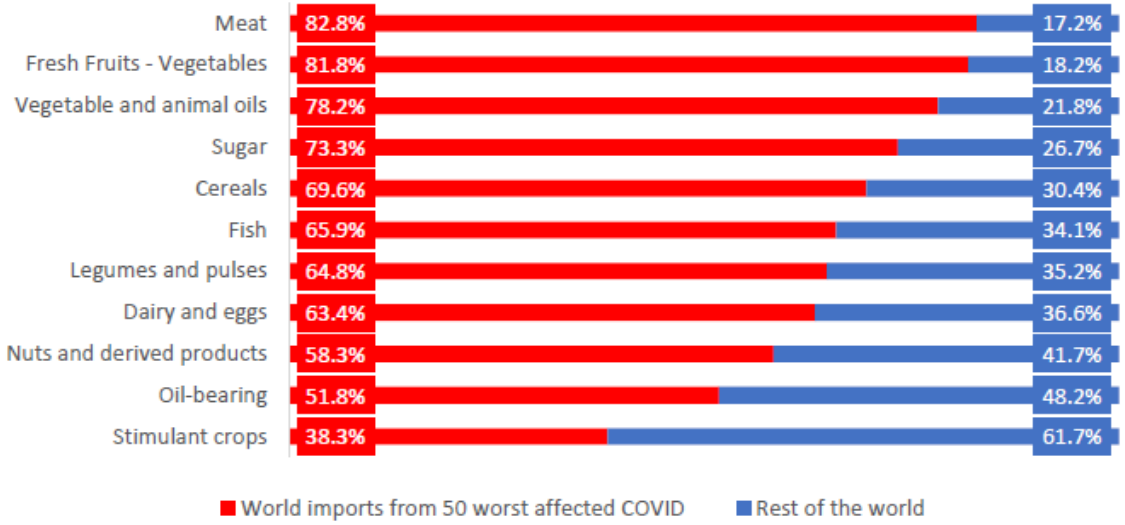

***Source** : Alvaro Espitia, Nadia Rocha, Michele Ruta ; 2021 ; **Covid-19 and Food Protectionism** :The Impact of the Pandemic and Export Restrictions on World Food Markets ; Working Paper 9253 ; World Bank. http://hdl.handle.net/10986/33800.*

إذ ارتفعت حصة الصادرات العالمية في البلدان الخمسين الأكثر تضررا بالأزمة من 38.3% إلى 51.8% في المنتجات الغذائية مثل: المحاصيل المنشطة، وزيت الزيتون، أما الزيوت النباتية والحيوانية والفواكه الطازجة واللحوم فقد أصبحت 75%؛

أما بالنسبة للمواد الأساسية مثل الحبوب، يمثل الاتحاد الأوروبي، كندا وأستراليا (التي تعد من بين الاقتصاديات العشرة الأكثر تضررا من أزمة كورونا) 91% من الصادرات العالمية من الشوفان و66.1% من الجاودار و62.6% من الشعير و42.1% من القمح والملين، بينما تمثل الو.م.أ أكثر من 70% من الصادرات العالمية من الدقيق و75.9% من اللحم و77.18% من حبوب الذرة الرفيعة *(Espitia, Rocha, & Ruta, 2021)*؛

ومن بين كبار مصدري الحبوب نجد تايلاندا التي تمثل 24% من الإمدادات العالمية من الأرز، الاتحاد الأوروبي بحصص من الصادرات العالمية من القمح والشعير تتراوح بين 21.14%، البرازيل التي تمثل صادراتها من الذرة 13.9% من إجمالي الصادرات، وتمثل الو.م.أ والاتحاد الأوروبي والصين أيضا أكثر من 25% من الصادرات العالمية لمنتجات غذائية أخرى مثل اللحوم والجبن والحليب والأسماك، كما تمثل بلدان

متضررة أخرى مثل الإكوادور واندونيسيا والبرازيل وماليزيا حصة كبيرة من الإمدادات العالمية من الحمضيات: الموز48.7%، زيت النخيل31.8%، زيت جوز الهند 46.6%.

3-2- تغيرات الطلب العالمي على الغذاء في ظل جائحة كورونا: أكدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) على ارتفاع في مخزونات الحبوب لسنة (2019-2020)، كما أشارت إلى استمرار نمو هذه المخزونات (2020-2021) *(FAO، 2020)*، ويعود هذا الارتفاع في المخزونات إلى انخفاض الطلب على الغذاء والذي كان نتيجة لتغير الأنماط الاستهلاكية والشرائية بسبب أزمة كورونا التي أثرت بشكل كبير على استيراد وتصدير السلع الغذائية والشركات والعمالة وإنتاج المواد الغذائية وأسعارها، إضافة إلى زيادة الوعي العام بكل هذه التغيرات *(MOULOUDJ, BOUARAR, & FECHIT, 2020, pp. 159-184)*؛

ومع انقطاعات سلاسل التوريد والتعليمات الصارمة للتباعد الاجتماعي والحجر الصحي في العديد من دول العالم، تغير تفكير المستهلكين نحو الأكل في المنازل والبحث عن طرق اقتناء الغذاء دون الاضطرار إلى التنقل، وكان هذا أول التغيرات التي حدثت على مستوى السلوك الشرائي للأفراد، ثم تلته عدة تغيرات في سلوكه الاستهلاكي أثرت على الطلب الغذائي والذي أصبح يختلف حسب سعر المواد الغذائية ومستوى دخل المستهلكين والحالة الاجتماعية والقيود الزمنية والعادات الشرائية وعادات الإنفاق *(Bakalis, Valdramidis, Argyropoulos, & al, 2021)*؛

لقد أدى تفشي فيروس كورونا إلى وقف الروتين اليومي وأدى إلى الملل الأمر الذي دفع الناس إلى التوجه نحو الأطعمة الغنية بالكربوهيدرات والسكريات التي ترفع من هرمون السيروتونين الذي يجعلهم يشعرون بالسعادة والايجابية ويتمكنوا من التغلب على الطاقة السلبية التي نشأت عن الحجر الصحي *(Muscogiuri, Barrea, Savastano, & al, 2020, pp. 850-851)*؛

ورغم انخفاض عدد الزيارات للمتاجر إلا أن الإنفاق على المواد الغذائية قد ارتفع بالرغم من التذبذب في توفر العديد من المنتجات الغذائية الأساسية كالدقيق والتي أصبحت تستهلك بمستويات أكبر مما كانت عليه قبل إجراءات الإغلاق نتيجة لميل الأسر إلى تخزينها خشية نفاذها، كما زاد توجه المستهلكين نحو شراء الوجبات الجاهزة مع التوصيل بسبب الحجر، كما يرجع أيضا التذبذب في توفر بعض الأغذية إلى عدم وجود التغليف بسبب غلق المصانع *(Shahidi, 2020, pp. 1-3)*؛

ونجد أن الأزمة أدت إلى ارتفاع الطلب على بعض الأغذية دون غيرها، فمثلا ارتفع الطلب على البيض في الأرجنتين بنسبة 40% منذ مارس 2020، ارتفع الطلب على الخبز بنسبة 76% في الدول الأوروبية بينما انخفض الطلب على المشروبات الكحولية بعد شهر واحد من انتشار الوباء، كما أن المخاوف بشأن تأثيرات أزمة كورونا بعيدة المدى وتشمل قضايا صحية ومالية على حد سواء، لأن سلوك المستهلكين في شراء الأغذية قد تغير بسبب تغير قدراتهم الشرائية بسبب الركود الاقتصادي، كما أنه تغير بسبب رغبتهم في استهلاك الأغذية الصحية دون تجاوز الميزانية الاعتيادية، فقد توجهوا نحو استهلاك الخضر والفواكه، المكسرات والحبوب الكاملة*(Hughes, 2020)* ، ولقد أكدت العديد من الدراسات هذه التغيرات في الأنماط الاستهلاكية بسبب أزمة كورونا من بينها دراسة أجراها مجلس الأبحاث الزراعية والاقتصادية بإيطاليا (CREA) على 29000 شخص (CREA,2020) ودراسة أخرى في الو.م.أ على 630 مستهلكا

(Debroff,2020)، واستطلاع آخر بفرنسا على 1500 رجل وامرأة (IFIC,2020)، كلها أثبتت عدة تغيرات في الأنماط الاستهلاكية والعادات الشرائية، وبما أن للمستهلكين دور رئيسي في سلسلة الإمدادات الغذائية فإن هذه التغيرات أثرت بشدة على سلسلة الإمدادات من حيث أسعار المواد الغذائية (EDP,2020) الأمر الذي ينعكس سلبا على الأمن الغذائي الذي أصبح واردا جدا في عدة مناطق بسبب هدر الأغذية نتيجة غلق المطاعم والمدارس وتوقف الشغل وغياب مصانع التغليف والحفظ *(Aday & Aday, 2020, pp. 167-180)*؛

3-3- تغيرات أسعار الأغذية في الأسواق الدولية في ظل جائحة كورونا: عرفت أسعار السلع الغذائية ارتفاعا كبيرا في الربع الأخير من سنة 2019 بسبب شراء الذعر وإجراءات الإغلاق الصارمة، ثم عادت للانخفاض نوعا ما خلال الربع الأول من سنة 2020، ذلك أنها أقل مرونة بالنسبة للطلب، وهذا يعني أن التأثير النسبي المتوقع مستقبلا على الطلب سيكون أقل من الزيادة النسبية في السعر، وسنحاول الآن أن نعرض نشرة توقعات أسعار الأغذية التي تصدر من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) في آخر إصدار لها حول قيمة مؤشر أسعار الغذاء *(FAO, 2021)*:

☑ **بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية** 113.3 نقاط خلال شهر جانفي 2021 أي أعلى بمقدار 4.7 نقاط (4.3 في المائة) مما كان عليه في شهر ديسمبر 2000؛ وليس هذا الارتفاع للشهر الثامن على التوالي فحسب بل هو أيضًا أعلى معدل شهري منذ جويلية 2014، وتعكس الزيادة الأخيرة تسجيل أرباح كبرى في المؤشرات الفرعية لكل من السكر والحبوب والزيوت النباتية في حين ارتفعت بدورها الأرقام الخاصة باللحوم والألبان وإن بدرجة أقل *(FAO, 2021)*؛

☑ **وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب** 124.2 نقطة في جانفي، بزيادة حادة قدرها 8.3 نقاط (7.1 في المائة) عن مستوياته المسجّلة في ديسمبر، وهو ما يمثل زيادة للشهر السابع على التوالي، وشهدت الأسعار الدولية للذرة ارتفاعًا ملحوظًا بلغ 11.2 في المائة في شهر جانفي، أي بارتفاع نسبته 42.3 في المائة عن مستواها خلال شهر جانفي 2020 ما يشير إلى تقلص الإمدادات العالمية أكثر فأكثر في ظلّ توقع أن يكون الإنتاج والمخزونات أقل مما كان متوقعًا في الولايات المتحدة الأمريكية في مقابل شراء كميات كبيرة من جانب الصين، وأدت المخاوف إزاء الجفاف في أمريكا الجنوبية والتعليق المؤقت لعمليات تسجيل صادرات الذرة في الأرجنتين إلى مزيد من الدعم، ما دفع الأسعار الدولية للذرة إلى الارتفاع إلى أعلى مستوياتها منذ منتصف عام 2013، ومن بين سائر الحبوب الخشنة الأخرى، ارتفعت أيضًا أسعار الشعير خلال شهر جانفي بنسبة 6.9 في المائة بفعل ارتفاع الطلب والأسعار الخاصة بالذرة والقمح وفول الصويا، في حين راوحت أسعار الذرة الرفيعة مكانها. وسجّلت كذلك أسعار القمح زيادات كبرى خلال شهر جانفي بارتفاع نسبته 6.8 في المائة بفعل ارتفاع أسعار الذرة، إضافة إلى ارتفاع الطلب العالمي وتوقعات انخفاض المبيعات من جانب الاتحاد الروسي اعتبارًا من شهر مارس 2021، عندما ستبلغ الرسوم الجمركية بالنسبة إلى صادرات القمح الضعف. أما بالنسبة إلى الأرز، فقد بقيت أسعار الصادرات في شهر جانفي مرتفعة بفعل ارتفاع الطلب من المشترين في آسيا وأفريقيا إضافة إلى انحسار الإمدادات في كل من تايلند وفيتنام *(FAO, 2021)*؛

☑ **وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيوت النباتية** 138.8 نقاط في جانفي أي بارتفاع قدره 7.7 نقاط (أو 5.8 في المائة) عما كان عليه في شهر ديسمبر وقد بلغ أعلى مستوى له منذ شهر ماي 2012، وتعكس هذه الزيادة في المؤشر للشهر الثامن على التوالي بشكل أساسي ارتفاع أسعار زيوت النخيل والصويا ودوار الشمس، وفي ظل تراجع إنتاج زيوت النخيل في كل من إندونيسيا وماليزيا إلى ما دون المستويات المتوقعة سابقًا بفعل الأمطار الغزيرة (وفي حالة ماليزيا بفعل استمرار النقص في اليد العاملة المهاجرة)، ارتفعت الأسعار الدولية لزيوت النخيل إلى أعلى مستوى لها خلال ثمانية أعوام ونصف. وفي هذه الأثناء، ارتفعت الأسعار الدولية لزيت الصويا للشهر الثامن على التوالي بفعل تراجع الكميات المتاحة للتصدير واستمرار الإضرابات في الأرجنتين. أما زيت دوار الشمس، فقد واصلت أسعاره ارتفاعها بفعل انكماش العرض العالمي جراء الانخفاض الحاد في محاصيل دوار الشمس خلال الفترة 2021/2020 *(FAO, 2021)*؛

☑ **وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الألبان** 111.0 نقطة خلال شهر جانفي أي بارتفاع نسبته 1.7 نقاط (1.6 في المائة) عما كان عليه في ديسمبر 2020 وبارتفاع للشهر الثامن على التوالي، ما يجعل المؤشر أعلى بمقدار 7.1 نقطة (6.9 في المائة) من قيمته خلال الشهر نفسه من العام الماضي. وفي شهر جانفي، ارتفعت أسعار الزبدة والحليب المجفف الكامل الدسم بفعل شراء كميات كبيرة من جانب الصين عشية الاحتفالات في البلاد بمناسبة حلول رأس السنة وفي ظلّ تراجع الإمدادات الموسمية المخصصة للتصدير في نيوزيلندا، وارتفعت بدورها أسعار الحليب المجفف الخالي من الدسم بفعل ارتفاع الطلب على الإمدادات الآنية وتراجع عمليات الإنتاج في أوروبا الغربية. وفي المقابل، تراجعت بشكل طفيف أسعار الأجبان عن مستوياتها المرتفعة التي سجلتها خلال شهر ديسمبر 2020 بفعل المبيعات الداخلية المحدودة في أوروبا، مصحوبة بتكوين المخزون في الولايات المتحدة الأمريكية؛

☑ **وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار اللحوم** قرابة 96.0 نقاط في جانفي، أي أعلى تقريبًا بنحو 0.9 نقاط (1.0 في المائة) من مستواه في ديسمبر 2020 وهو ما يعادل زيادة للشهر الرابع على التوالي وإن كان لا يزال أقلّ بمقدار 7.6 نقاط (7.3 في المائة) من مستواه خلال الشهر نفسه من العام الفائت، وارتفعت خلال شهر جانفي جميع الأسعار الدولية لأنواع اللحوم كافة التي يتألف منها المؤشر، حيث سجلت أسعار لحوم الدواجن الارتفاع الأكبر خاصة تلك الواردة من البرازيل، وذلك بفعل انتعاش الطلب العالمي على الواردات في حين فرضت حالات تفشي أنفلونزا الطيور قيودًا على صادرات الدواجن من عدد من البلدان الأوروبية، ورغم ارتفاع الكميات التي اشترتها الصين عشية الاحتفالات في البلاد لمناسبة أعياد رأس السنة، شهدت أسعار لحوم الخنزير والأبقار ارتفاعًا طفيفًا فقط في حين بقيت الإمدادات العالمية كافية لتلبية الطلب، وظلت أسعار لحوم الغنم على حالها للشهر الرابع على التوالي بفعل انحسار الإمدادات من أوسيانيا وارتفاع الطلب من الصين؛

☑ **وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار السكر** 94.2 نقطة في جانفي أي بارتفاع قدره 7 نقاط (8.1 في المائة) عما كان عليه في شهر ديسمبر 2020 وقد بلغ أعلى مستوى له منذ شهر ماي 2017، ونتجت الزيادة في الأسعار في قسم كبير منها عن المخاوف إزاء تراجع الكميات العالمية المتاحة في

2021/2020 في أعقاب سوء التوقعات الخاصة بالمحاصيل في الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي وتايلند وأحوال الطقس الجافة على غير عادة في أمريكا الجنوبية، وارتفعت أسعار السكر بقدر أكبر بفعل الزيادات الأخيرة في أسعار النفط الخام وارتفاع قيمة الريال البرازيلي مقابل الدولار الأمريكي بما يؤثر على عمليات الشحن من البرازيل التي تعدّ أكبر مصدّر للسكر في العالم، وتعززت الأسعار أيضًا بفعل استمرار الطلب العالمي الكبير على السكر، وعانى الضغط إلى الأعلى على الأسعار نوعًا ما من وجود إمدادات كبيرة قابلة للتصدير في الهند في ظلّ توقعات أن يكون الحصاد كبيرًا وأن توافق الحكومة على الإعانات للتصدير خلال الموسم 2021/2020.

4- مؤسسات التمويل الدولية وإشكالية التصدي لجائحة فيروس كورونا:

في أوائل عام 2020، ضربت جائحة فيروس كورونا "كوفيد *19*" البلدان في أنحاء العالم، حيث فرضت تحديات هائلة على الأنظمة الصحية، وأدت إلى عمليات إغلاق واسعة النطاق، وإغلاق مؤسسات الأعمال والمدارس، وفقدان الوظائف، وتواجه كل البلدان تقريبا هبوطا غير مسبوق في النشاط الاقتصادي، ووقفت مجموعة البنك الدولي في طليعة الاستجابة العالمية لهذه الجائحة ففي مارس 2020، وافق مجلس المديرين التنفيذيين على تسهيل جديد سريع الصرف لمساعدة البلدان على تلبية احتياجاتها الصحية العاجلة وتعزيز تعافيها الاقتصادي؛

4-1- صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كوفيد-19: الصندوق يستجيب لأزمة فيروس كورونا بسرعة وحجم من المساعدات المالية ليس لهما نظير من أجل مساعدة البلدان على حماية أرواح الناس وأرزاقهم، وخاصة محدودي الدخل. فالصندوق في صدارة شبكة الأمان المالي العالمية- ويعمل على تسخير كامل طاقته الإقراضية البالغة تريليون دولار أمريكي في خدمة بلدانه الأعضاء، وإلى جانب إسداء المشورة بشأن السياسات وتقديم المساعدة الفنية، يركز الصندوق جهوده على خمسة مسارات، هي كالتالي (صندوق النقد الدولي، 2021، صفحة 3):

4-1-1- التمويل الطارئ: يستجيب الصندوق حاليا لعدد غير مسبوق من طلبات التمويل الطارئ – من 102 بلدا حتى الآن. فقد قام الصندوق بمضاعفة حدود الاستفادة من تسهيلاته التي تتيح التمويل الطارئ، أي التسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع، مما يسمح له بتلبية الطلب المتوقع على التمويل بحوالي 100 مليار دولار، ويتيح هذان التسهيلان للصندوق تقديم المساعدات الطارئة للبلدان الأعضاء دون الحاجة إلى وجود برنامج كامل مع البلد العضو، وقد صدرت موافقة المجلس التنفيذي بالفعل بسرعة قياسية على تقديم التمويل لأكثر من 20 بلدا؛

4-1-2- منح تخفيف أعباء الديون: قام المجلس التنفيذي مؤخرا بالموافقة على تخفيف فوري لأعباء خدمة ديون 25 **بلدا** من خلال" الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" (CCRT) بعد أن زادت موارده وذلك في إطار استجابة الصندوق للمساعدة في التصدي لتأثير جائحة كوفيد-19، وهذا يتيح منحا لأفقر البلدان الأعضاء في الصندوق وأكثرها عرضة للتأثر بالجائحة لتغطية التزامات ديونها تجاه الصندوق لفترة مبدئية تغطي الستة أشهر القادمة ويساعدها على توجيه المزيد من مواردها المالية الشحيحة إلى جهود التعامل الطبي مع الطوارئ وغيرها من جهود الإغاثة الضرورية. ويعمل الصندوق حاليا على زيادة موارد

"الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" إلى ثلاثة أضعاف من حوالي 500 مليون دولار أمريكي إلى 1,4 مليار دولار أمريكي، بما يسمح بإطالة مدة تخفيف أعباء الديون؛

4-1-3- دعوات تخفيف أعباء الديون الثنائية: أعربت السيدة مدير عام الصندوق ورئيس البنك الدولي عن إدراكهما للعبء الثقيل الذي تضعه هذه الأزمة على كاهل البلدان منخفضة الدخل، وفي 25 مارس، وجها دعوة للدائنين الثنائيين لتعليق مدفوعات خدمة الدين المستحقة على أفقر البلدان، وهذه ستكون بمثابة مبادرة قوية وسريعة الأثر وستحقق الكثير نحو حماية أرواح وأرزاق الملايين من أكثر الناس عرضة للتأثر بالأزمة، وقد استجابت مجموعة العشرين لهذه الدعوة في 15 إبريل بتعليق مدفوعات إعادة سداد الديون الثنائية الرسمية المستحقة على أفقر البلدان، واستجابت مؤسسة التمويل الدولية كذلك لهذه الدعوة وحثت الدائنين من القطاع الخاص على عدم تحصيل مدفوعات الدين حتى نهاية العام بدون إعلان المقترضين متخلفين عن السداد؛

4-1-4- تعزيز السيولة: وافق الصندوق أيضا على إنشاء خط جديد للسيولة قصيرة الأجل لتقوية الأمان المالي العالمي، ويشكل هذا التسهيل دعما مساندا دوارا وقابلا للتجديد للبلدان الأعضاء التي تتميز بسياسات وأساسيات اقتصادية قوية للغاية وتحتاج إلى دعم متوسط لميزان المدفوعات على المدى القصير؛

4-1-5- تعديل ترتيبات الإقراض القائمة: يعمل الصندوق كذلك على تعزيز الموارد المتاحة من برامج الإقراض القائمة لاستيعاب الاحتياجات الجديدة الملحة الناشئة عن فيروس كورونا، ومن ثم إتاحة توجيه الموارد القائمة للإنفاق الضروري على المستلزمات والمعدات الطبية ولاحتواء الفاشية.

4-2- مجموعة البنك الدولي في مواجهة جائحة كوفيد-19: وأطلق البنك الدولي المجموعة الأولى من المشروعات في إطار هذا التسهيل في أبريل 2020 بهدف تقوية الأنظمة الصحية، ومراقبة الأمراض وتدخلات الصحة العامة، وللتخفيف من وقع الصدمة الاقتصادية، سارعت مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بالتحرك لتوفير التمويل وزيادة فرص الحصول على رأس المال لمساعدة الشركات على مواصلة عملياتها ودفع أجور العاملين لديها؛

وتتوقع مجموعة البنك أن تقدم ما يصل إلى 160 مليار دولار على مدى 15 شهرا تنتهي في جوان 2021 لمساندة جهود البلدان لمكافحة فيروس كورونا، وذلك من خلال سلسلة من العمليات الجديدة، وإعادة هيكلة العمليات القائمة، وتفعيل خيارات السحب المؤجل لمواجهة مخاطر الكوارث، ومساندة حلول القطاع الخاص المستدامة التي تشجع إعادة الهيكلة والتعافي وقد تدفع الجائحة نحو 100 مليون شخص آخر للسقوط في براثن الفقر المدقع في عام 2020، وتُعد البلدان المتأثرة بتحديات الهشاشة والصراع والعنف معرضة بوجه خاص للتأثر بالتداعيات الصحية والاجتماعية والاقتصادية للجائحة، وتركز المساندة التي نقدمها في هذه الأوضاع على الاستثمار في جهود الوقاية، ومواصلة العمل في وقت ا أ لزمات، وحماية رأس المال البشري، ومساندة الفئات المهمشة والأشد احتياجا بما في ذلك النازحون قسرا وتعاني البلدان الأكثر فقرا والأشد تعرضا للمخاطر أيضا من انعدام الأمن الغذائي، حيث يشكل تعطل سلاسل ا إ لمداد والقيود المفروضة على الصادرات خطرا على إمدادات الغذاء، ولمعالجة هذا الوضع، حثثنا البلدان على ضمان استمرار تدفق سلاسل توريد الغذاء وعملها بشكل آمن، وساعدنا تلك البلدان على رصد تأثير الجائحة على قدرة السكان على شراء المواد الغذائية، وأيدنا إيجاد برامج حماية اجتماعية قوية لصالح الفئات الأكثر فقرا والأشد احتياجا

لضمان امتلاك الناس المال اللازم للحصول على الطعام وإمدادات الأغذية الأساسية، مع المساعدة في الوقت نفسه على حماية سبل كسب العيش (البنك الدولي، 2020، صفحة 10/9)؛

كما بينت التأثيرات واسعة النطاق للجائحة عن تراجع تدفقات التحويلات العالمية، ومذكرة بشأن السياسات حول تأثير الصدمة على التعليم ومستقبل الأطفال وحتى بعد انحسار الأزمة المباشرة بوقت طويل، فإن البلدان ستحتاج إلى المساندة في الحد من تأثيرات الجائحة، ودعم النمو على الأمد الطويل، وأتاحت توصياتنا على صعيد السياسات السبل أمام البلدان لتحقيق ذلك، بطرق منها تحسين نظم الحوكمة والإدارة الرشيدة وبيئة الأعمال، ومعالجة الاضطرابات التي لحقت بالأسواق المالية، والاستثمار في التعليم والصحة من أجل الارتقاء بنواتج رأس المال البشري، وتيسير الاستثمارات الجديدة من خلال زيادة شفافية الديون، وتوسيع مظلة شبكات الأمان النقدية للفقراء، ومراجعة سياسات تسعير الطاقة، وتطبيق إصلاحات تتيح لرؤوس الأموال والعمالة التكيف بسرعة مع الهياكل الجديدة فيما بعد الجائحة؛

إن العمل مع القطاع الخاص يشكل عاملا حيويا في الاستجابة لحالات الطوارئ، وتتوقع مؤسسة التمويل الدولية تقديم 47 مليار دولار من المساندة المالية، وذلك حتى نهاية جوان 2021 بما يمثل نصيبها من الاستجابة التي تقدمها مجموعة البنك، وتتيح مؤسسة التمويل الدولية، كحزمة مبدئية، 8 مليارات دولار لمساعدة الشركات على مواصلة عملياتها والحفاظ على موظفيها أثناء الأزمنة وستساند هذه الحزمة الجهات المتعاملة مع المؤسسة في الصناعات الأكثر أثرا، بما في ذلك البنية التحتية والصناعات التحويلية والزراعة والخدمات، وستضخ السيولة للمؤسسات المالية حتى يمكنها تقديم تمويل تجاري للشركات التي تقوم باستيراد وتصدير السلع؛ وستقدم تسهيلات ائتمانية لمساعدة منشآت الأعمال على تعزيز رأس مالها العامل (البنك الدولي، 2020، صفحة 10/9) ؛

كما تقوم مؤسسة التمويل الدولية بإعداد المرحلة الثانية من استجابتها، والتي ستدعم خلالها الجهات المتعاملة معها الحالية والجديدة، ويشمل ذلك "برنامج الصحة العالمي" الذي يهدف إلى زيادة فرص الحصول على مستلزمات الرعاية الصحية الحيوية، بما في ذلك الكمامات، وأجهزة التنفس الصناعي، ومجموعات الاختبار، وفي نهاية المطاف، اللقاحات، وسيوفر البرنامج التمويل للمصنّعين وموردي المواد الخام الحيوية ومقدمي الخدمات من أجل توسيع القدرة على تقديم المنتجات والخدمات إلى البلدان النامية، وستساهم المؤسسة بمبلغ ملياري دولار لحسابها الخاص، وتقوم بتعبئة ملياري دولار إضافيين من الشركاء بالقطاع الخاص، كما ستساعد على إعادة هيكلة ورسملة الشركات والمؤسسات المالية التي تسير على طريقها للتعافي؛

كما أطلقت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تسهيلا سريع الدفع بقيمة 6.5 مليارات دولار لمساعدة المستثمرين والمقرضين من القطاع الخاص على التصدي للجائحة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، ويتيح هذا التسهيل إصدار ضمانات باستخدام إجراءات مُبسّطة ومُعجّلة، كما يقدم تعزيزا ائتمانيا للحكومات والهيئات التابعة لها لتمكينها من شراء المعدات والتجهيزات الطبية والألبسة الواقية والأدوية والخدمات العاجلة، وتمويل جهود التعافي الاقتصادي، ويشتمل أيضا على تقديم حلول تخفيف المخاطر للبنوك التجارية والمؤسسات المالية، فضلا عن المساندة لتمويل التجارة للبنوك المحلية؛

وبمساندة تمويل التجارة، تكمل أنشطة مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار الجهود الأوسع نطاقا لمجموعة البنك لضمان الحفاظ على سلاسل الإمداد العالمية، وخاصة فيما يتعلق بإنتاج المستلزمات الطبية الحيوية وتوزيعها .وقد سارعنا بحشد الجهود لمساعدة البلدان في الحصول على تلك المستلزمات من خلال التواصل مع الموردين لحساب حكومات البلدان المستفيدة، كما حذرت مجموعة البنك الدولي الحكومات من حتمية اللجوء إلى التدابير الحمائية التي قد تقلص الإمدادات العالمية، وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وتحول دون حصول البلدان النامية على المستلزمات والإمدادات التي تحتاجها؛

ودعا البنك الدولي، بجانب صندوق النقد الدولي إلى تعليق سداد مدفوعات الديون الثنائية المستحقة على البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وذلك حتى تتوافر لديها السيولة الضرورية للتصدي للتحديات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا، وإجراء تقييم لاحتياجاتها التمويلية، وفي 15 أفريل 2020، استجاب قادة مجموعة العشرين لهذه الدعوة وتوصلوا إلى اتفاق لتخفيف أعباء الديون يتم بمقتضاه تعليق مدفوعات خدمة الديون الثنائية المستحقة على البلدان الفقيرة اعتبارا من الأول من ماي، وفي كلمته أمام لجنة التنمية في اجتماعات الربيع الافتراضية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين، أثنى رئيس البنك الدولي **ديفيد مالباس** على هذا الإنجاز التاريخي، حيث قال: "إن تخفيف الديون مبادرة قوية وسريعة المفعول ستحقق منافع حقيقية للناس في البلدان الفقيرة (البنك الدولي، 2020، صفحة 10/9)؛"

وعلى الرغم من النطاق غير المسبوق للأزمة والوسائل التي عمد من خلالها مسار تقديم المساندة للبلدان، فإن رسالة مجموعة البنك الدولي طويلة المدى لم يطرأ عليها أي تغيير، فمازالت ملتزمة بتحقيق أهدافها المتمثل في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو مستدام.

5- انعكاسات جائحة كورونا على واقع الاقتصاد الجزائري:

يعبر النمو الاقتصادي لبلد ما على أنه ارتفاع طويل الأجل في القدرة على توفير سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكانها، وهذه القدرة المتنامية تعتمد على التطور التكنولوجي، والتعديلات المؤسسية والأيديولوجية التي تحتاجها، كما أن الارتفاع المستمر في المعروض من السلع هو نتيجة للنمو الاقتصادي الذي يتم تحديده من خلاله، ولا يمكن الحديث عن النمو الاقتصادي إلا أذا توفرت الخصائص الآتية:

- ☑ الزيادة المستمرة والحقيقية في السلع والخدمات؛
- ☑ التناسب بين النمو السكاني ونمو حجم السلع والخدمات؛
- ☑ تحسن المستوى المعيشي للسكان وتحقيق العدالة الاجتماعية عن التوزيع العادل للدخل الوطني.

ويعتبر النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيفا ولا يستجيب لمتطلبات السكان المتزايد والمتعددة، لا سيما في ظل النمو السكاني الكبير التي تعرفه الجزائر، إذ حتى قبل ظهور فيروس كوفيد-19 تم تفسير ضعف نمو الناتج المحلي الاجمالي (1% في سنة 2019 مقابل 1.4% في سنة 2018)، إلى التطور السلبي في إنتاج وأسعار المحروقات خاصة النفط، كما تسجيل تباطؤ في معدل نمو القطاعات خارج المحروقات، حيث انخفض النمو فيها من 3.3% عام 2018، وتواصل هذا الانخفاض خاصة في سنة 2019، حيث بلغ معدل النمو 1.7% خلال الفصل الثاني، و0.5-% خلال الربع الثالث، ثم إلى 2.2-% خلال الربع الرابع، لكن هذا الانخفاض في معدل نمو التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت تواصل بشكل أكثر حدة والذي بلغ 5-% خلال

الربع الأول من عام 2020، وتزامن هذا مع اشتداد وتوسع جائحة كورونا، والتي خلقت خوفا لدى المتعاملين الاقتصاديين في مختلف مناطق العالم، وهذا بدوره قلص من الطلب العالمي على النفط الذي ساهم في انخفاض أسعار النفط العالمية، ونتيجة لذلك، انخفض الاستثمار العمومي والخاص في الجزائر. صحيح أن جائحة كوفيد-19 ساهمت في انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الجزائر الذي انعكس سلبا على الاستثمارات العمومية والخاصة، لكن الاقتصاد الجزائري هو يعاني قبل الجائحة كونه يعتمد بشكل كبير على المحروقات في تكوين الناتج والصادرات (صندوق النقد الدولي، أفريل 2021)؛

ويمكن توضيح انعكاسات فيروس كورونا على الأوضاع الاقتصادية الجزائرية والإجراءات المتخذة للتخفيف من انتشاره في النقاط التالية (صندوق النقد الدولي، أفريل 2021):

5-1- التأثير على النشاط الاقتصادي: الجزائر على غرار الدول التي لها علاقات كبيرة مع الصين، تأثرت بفيروس كورونا المستجد في المدى القصير والمتوسط، خاصة وأن الصين هي الممون الأكبر للجزائر بالسلع، فتوقف النشاط الاقتصادي والمؤسسات الإنتاجية في الصين أدى إلى نقص الطلب على المنتجات البترولية وتراجع الصادرات الصينية للجزائر في ظل توقف الطيران والنقل والشحن والنقل البحري الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية؛

5-2- التأثير على النشاط التجاري: شهدت السوق الجزائرية حالة ركود تام نظرا لتقلص النشاط التجاري بسبب تفشي وباء كورونا وحظر السفر إلى العديد من الدول الأوروبية وتراجع الحركية التجارية مع تركيا والصين؛

5-3- التأثير على الإنفاق العام: أدى فيروس كورونا إلى خفض الإنفاق العام بنسبة 3%، وتقليص الاستثمار في مجال الطاقة على النصف لهذا العام ليصل إلى 7 مليارات دولار، وتأجيل بعض المشروعات الاجتماعية والاقتصادية بعد تراجع حاد في أسعار النفط العالمية؛

5-4- التأثير على المداخيل: في ظل انتشار وباء كورونا فقدت الجزائر نصف مداخيلها من العملة الصعبة بسبب تهاوي أسعار النفط في السواق العالمية الأمر الذي يؤثر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى الاحتجاجات السياسية المشتعلة في البلاد منذ أكثر من عام؛

5-5- التأثير على قطاع التعليم: أثر فيروس كورونا المستجد على قطاع التعليم، حيث تم إصدار أمر توقف الدراسة في المدارس بأطوارها والجامعات لمنع تفشي هذا الفيروس، بالإضافة إلى معاهد التعليم العالي والمؤسسات التكوينية (مؤسسات التدريب المهني) ومدارس التعليم القرآني، والزوايا، وأقسام محو الأمية، وجميع المؤسسات التربوية الخاصة ورياض الأطفال كإجراء احترازي للوقاية من عدوى هذا الفيروس (عبد الرزاقين عبد الله، 2021)؛

5-6- التأثير على النشاط الرياضي: انعكس ارتفاع عدد الأشخاص المصابين بوباء كورونا على النشاط الرياضي، حيث تقرر إلغاء جميع المنافسات في مختلف الرياضات مع غلق المرافق الرياضية والشبانية والترفيهية في الجزائر؛

5-7- التأثير على النشاطات المحلية: أثر فيروس كورونا المستجد على الأنشطة التجارية وطنيا، حيث تم إصدار أمر بغلق كل المقاهي والمطاعم والمحلات، باستثناء محلات المواد الغذائية (المخابز والملابن

والبقالات ومحلات الخضر والفواكه) وأي مخالف لهذا الإجراء ستسحب منه رخصته وسيوضع في قائمة سوداء. كما لن يحصل بعدها على أي رخصة استغلال، أما بخصوص التجار الآخرين فيتعلق المر بغلق المحل مع سحب السجل التجاري ومنهم نهائيا من مزاولة النشاط؛

5-8- التأثير على قطاع النقل: أثر فيروس كورونا المستجد على قطاع النقل، حيث تم تعليق كل أنواع أنشطة نقل الأشخاص بدءا بالخدمات الجوية على الشبكة الداخلية على خدمات سيارات الأجرة الجماعية مرورا بالنقل البري والنقل بالسكك الحديدية والنقل الموجه على كل الخطوط باستثناء نشاط نقل العمال من طرف المستخدم، وفي حالة تسجيل مخالفة تسحب رخصة ممارسة النشاط؛

5-9- التأثير على حركة الأفراد: أثر انتشار فيروس كورونا المستجد على حرية حركة الأفراد، حيث تم فرض على بعض الولايات الجزائرية الحجر الصحي الكامل والجزئي على حسب عدد الإصابات المؤكدة بهذا الفيروس وعدد الوفيات منه في كل ولاية، مع فرض حظر التجوال، ومنع جميع التجمعات لأزيد من شخصين، ويرخص فقط لتجار المنتجات الغذائية المتنقلين بممارسة نشاطاتهم في شكل تناوبي على مستوى الأحياء؛

5-10- التأثير على معدلات البطالة: أدى الإغلاق المباشر إلى التوقف الكلي لبعض الأنشطة خاصة في القطاع غير الرسمي، حيث توقعت منظمات دولية أن تصل معدلات البطالة في الجزائر 15% ما يعادل 500 ألف وظيفة، وأشار تقرير لوزارة العمل والتشغيل والتضامن أن أكثر القطاعات تضررا هو قطاع الخدمات (النقل، الإطعام، الفنادق والسياحة) -فعلى سبيل المثال- سجلت وكالات السياحة والإسفار خسائر تقدر بـــ 81.9 مليار دج، كما توقف بعض الحرفيين عن النشاط بنسب تصل إلى 100% وخسائر قدرت بـــ 36.21 مليار دج (صندوق النقد الدولي، أفريل 2021)؛

وفي ظل انتشار جائحة كرونا أكد تقرير منظمة العمل الدولية إل أن أكثر من 25 مليون شخص قد يصبحون عاطلون عن العمل في العالم. مع خسارة في الدخل تصل إلى 3.4 ترليون دولار أمريكي إلى جانب الخلل العميق في سوق العمل، فكثير من الشركات أوقفت عملياتها وخفضت ساعات عملها وسرحت موظفيها كما يتأرجح الكثير منها إلى الانهيار، وقد كشف عبد الرحمن بن عولي الباحث بالمجلس الجزائري الاقتصادي والاجتماعي التابع للحكومة أن الجزائر تتجه نحو الإعلان عن نسب غير مسبوقة للبطالة تتراوح بين 17 و 20 في المائة جوان 2020 أي بارتفاع بين 3 و4 بالمائة عن المستويات العادية، كما أكد أن جائحة كورونا أدت إلى غلق مئات الشركات في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى مئات الآلاف من أصحاب المهن الحرة الذين يصنفون في خانة اليد العاملة المؤهلة وغير الناشطة، كما أشار إلى أن دراسة قام بها المجلس الجزائري الاقتصادي والاجتماعي بينت أن حجم فاقدي العمل بين 100 ألف و150 ألف منذ بداية جائحة كورونا سواء في مناصب شغل مباشرة أو غير مباشرة أو في مناصب شغل مؤقتة (منظمة العمل الدولية، 2020)؛

5-11- التأثير على أزمة الغذاء: تعد الجزائر من أكبر مستوردي القمح في العالم بعد مصر، إلا أن وزارة الزراعة الأميركية قدرت في تقرير حديث لها حجم استهلاك الجزائر من هذه السلعة لموسم 2021/2020 بين 10.7 ملايين طن و11 مليون طن، ما يشير إلى استيراد ما يصل إلى 6 ملايين طن سنوياً؛

وتسببت جائحة كورونا في زيادة تكاليف الإنتاج والنقل الدولي وكذا ارتفاع اسعار بعض المدخلات وهو ما انعكس بدوره في زيادة الاسعار على مستوى السوق الوطني، ارتفعت أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع كالخضار والفاكهة بشكل حاد في 17 مارس 2020 بعد الانتشار السريع لفيروس كورونا في البلاد، في 24 مارس 2020، وسجلت المحال التجارية ومحلات السوبر ماركت عبر الوطن نقصًا في السميد (القمح الصلب) والدقيق (القمح اللين) بسبب التوافد الكبير للمواطنين للطلب على هذه السلع، حسب شرح الوزير الأول، أن ارتفاع اسعار هذه المواد هي "زيادة ظرفية" زادتها حدة بعض "ممارسات الجشع والممارسات غير الاخلاقية وغير القانونية لبعض من باعوا ضمائرهم لأجل غايات مشبوهة" (دعاء العتوم، 2021)؛

وصرح الوزير الأول، وزير المالية خلال رده على انشغالات نواب المجلس الشعبي الوطني في إطار مناقشة مخطط عمل الحكومة، أكد السيد بن عبد الرحمان أن ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية كالبقول الجافة يعود الى ارتباطها بالأسواق العالمية والتي عرفت بدورها ارتفاعا محسوسا بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19؛

وبغرض المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن؛ اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات "الاستعجالية" قصد ضمان التموين المنتظم للسوق بهذه المواد، واستخدام جميع آليات الضبط من أجل كبح ارتفاع الاسعار كما ستعمل على تكيف الرقابة وتشديد الإجراءات الردعية على المخالفين ومحاربة الممارسات الاحتكارية والمضاربة؛

ونتيجة لهذا الوضع الخطير لسوق العمل في الجزائر سعت الحكومة بكل الإمكانيات المتاحة للحفاظ على مناصب العمل للحفاظ على أمنها الاقتصادي ومن التدابير الوقائية نذكر ما يلي (المرسوم التنفيذي رقم 20-69 ، مارس 2020):

- ☑ تخصيص إعانات مالية مباشرة لصالح الحرفين وسائقي الأجرة وسائقي الأجرة وغيرهم من المتضررين من بجائحة كورونا؛
- ☑ تخفيض الضرائب وتأجيل التصريح بها ودفعها دعما للشركات من أجل الحفاظ على مناصب العمل؛
- ☑ وضع على الأقل 50% من موظفي كل مؤسسة وإدارة عامة في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر؛
- ☑ تشجيع العمل عن بعد في المؤسسات والإدارات العمومية؛
- ☑ فتح مشاورات في كل قطاع مع منظمات أرباب العمل ونقابات العمال التي تنشط في المجال الاقتصادي حول إشكالية الحد من الآثار الناجمة عن التدابير المتخذة من قبل الدولة للوقاية من جائحة كورونا ومكافحتها؛
- ☑ تمكين المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة من تسديد اشتراكات عمالها في صناديق الضمان الاجتماعي، ودفع استحقاقات الضرائب وغيرها بواسطة أنظمة الدفع عن بعد؛
- ☑ من الضروري إيلاء اهتمام خاص للأسر الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية أثناء مرحلة التعافي من الأزمة بعد أن تضررت على نحو غير متناسب من التداعيات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا. لقد أوضحت الأثار المترتبة على جائحة فيروس كورونا خلال السنة الماضية أن هناك ضرورة ملحة لإصلاح نظام الرعاية الصحية في الجزائر ليكون نظاماً عادلاً ومنصفاً للجميع.

6- توقعات الاقتصاد الجزائري في ظل تنامي جائحة كورونا:

شهد الاقتصاد العالمي في عام 2020 انكماشا اقتصاديا غير مسبوق في التاريخ الحديث في ظل الأزمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشها العالم نتيجة انتشار وباء كوفيد 19 –الذي نتج عنه تراجع الناتج الإجمالي العالمي بنسبة 3.5 في المائة، فيما وصلت خسائر التوظيف في جميع أنحاء العالم إلى حوالي 255 مليون وظيفة بدوام كامل بما يمثل انخفاضا بنسبة 8.8 في المائة في ساعات العمل العالمية مقارنة بالمستويات المسجلة بنهاية عام 2019، مع توفر اللقاحات المضادة للفيروس بنهاية عام 2020، انتعشت الآمال بالتعافي التدريجي للاقتصاد العالمي خلال عامي 2021 و 2022، وتسجيله لمعدل نمو يقدر بنحو 4.5 و 3.8 في المائة على التوالي (صندوق النقد العربي، أبريل 2021، صفحة 03).

تشير التقديرات في أسواق النفط الدولية إلى أنه من المتوقع ارتفاع الطلب على النفط بنحو5.8 مليون برميل في اليوم خلال عام 2021 بما يدعم التعافي المرتقب للأنشطة الاقتصادية وهو ما سيعمل إلى جانب استمرار العمل باتفاق" أوبك "+لخفض كميات الإنتاج النفطي على زيادة أسعاره في الأسواق الدولية؛

ومع استمرار الأثُر الاقتصادي لوباء كوفيد 19 –حتى نهاية عام 2022 عندما يتمكن وقتها عدد أكبر من دول العالم من النفاذ إلى اللقاحات، وتنخفض مستويات الإصابة ووفيات المرض، وتبدأ عندها الدول في التخلي عن إجراءات التباعد الاجتماعي وهو ما سيدعم النشاط الاقتصادي وحركة التجارة الدولية للسلع والخدمات وتتمكن عندها عدد متزايد من دول العالم من تجاوز التداعيات السلبية للوباء والعودة لمستويات الناتج المسجلة بنهاية عام 2019 ؛ فبالنسبة لمسارات نمو الاقتصاد العالمي فمن المتوقع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4.6 و 3.8 في المائة خلال عامي2021 و2022 بما يعكس تحسن الأنشطة الاقتصادية وحركة التجارة الدولية مع تواصل عمليات التلقيح، واستمرار السياسات الاقتصادية الداعمة للتعافي الاقتصادي، والسرعة في تحول الموارد الاقتصادية في بعض البلدان نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر ديناميكية في التعامل مع الوباء (صندوق النقد العربي، أبريل 2021، صفحة 04)؛

أما بالنسبة للتجارة الدولية فمن المتوقع تعافي حركة التجارة الدولية سواء على مستوى التجارة السلعية أو بعض أنشطة تجارة الخدمات التي من المتوقع أن تقود النمو المسجل في تدفقات التجارة الدولية حتى نهاية أفق التوقع في عام 2022 في ظل الاحتمال الكبير لاستمرار إجراءات التباعد الاجتماعي وما يفرضه ذلك من المزيد من التوجه نحو المزيد من عمليات التجارة الإلكترونية .رغم ذلك ستبقى مسارات التجارة الدولية مقيدة خلال أف ق التوقع باستمرار التوترات التجارية ما بين الاقتصادات الكبرى .سوف تستفيد الدول العربية على وجه الخصوص من التعافي القوي المتوقع لأبرز الشركاء التجاريين لاسيما فيما يتعلق بالصين وباقي الاقتصادات الصاعدة الآسيوية التي من المتوقع نموها بنسبة8.3 في المائة في عام 2021 و 5.9 في المائة في عام 2022 حيث تستوعب هذه المجموعة نحو 56 في المائة من صادرات الدول العربية (صندوق النقد العربي، أبريل 2021، صفحة 03) ؛

أما الأسعار العالمية للنفط فمن المتوقع وفق توقعات النشاط الاقتصادي العالمي وفي ظل استمرار العمل باتفاق" أوبك"+ أن تشهد الأسواق العالمية للنفط زيادة في مستويات الطلب يقابلها زيادة أقل في مستويات المعروض مقارنة بالمستويات المسجلة قبل الأزمة، وهو ما يتوقع في ضوئه ارتفاع الأسعار العالمية للنفط إلى مستوى يدور حول 51 و55 دولار للبرميل خلال عامي 2021 و2022، ومن شأن الزيادة المتوقعة في

مستويات الأسعار العالمية للنفط أن تدعم اقتصادات الدول العربية المُصدرة للنفط وخاصة في ظل ارتفاع مستويات أسعار تعادل موازنات العديد منها مقارنة بالمستويات الفعلية لأسعار النفط، فيما سيحد الالتزام في إطار" اتفاق أوبك "+نسبيا من حجم الإيرادات النفطية المتوقعة سواء خلال عام 2021 أو الربع الأول من عام 2022. في المقابل سوف تؤثر هذه الزيادة السعرية سلبا على موازنات عدد من الدول العربية المستوردة للنفط خاصة تلك التي لم تنتقل بعد إلى آلية التمرير التلقائي للأسعار العالمية للنفط إلى الأسواق المحلية، فيما ستنعكس تلك الزيادة وقتيا على المستوى العام للأسعار في الدول التي قامت بالفعل خلال السنوات الماضية بتبني آلية التمرير التلقائي للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط إلى الأسواق المحلية في سياق إصلاحات نظم الدعم السلعي (صندوق النقد العربي، أبريل 2021، صفحة 03).

تشير التوقعات الاقتصادية للجزائر إلى تحقيق تعافٍ يتسم بالهشاشة خلال عام 2021، وتعتمد استدامته بشكل مفصلي على تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز النمو في القطاع الخاص، فضلاً عن استعادة التوازنات في الاقتصاد الكلي. من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.7% في 2021 و2.5% في 2022، ليصل إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا. وبينما يُتوقع للاقتصاد الجزائري الاستفادة من انتعاش إنتاج الغاز في 2021، فمن المتوقع أيضاً أن يتسم الانتعاش في القطاعات غير النفطية بالتباطؤ والتدرج. وفي الوقت نفسه، ستظل متطلبات المالية العامة والتمويل الخارجي كبيرة، ومن المتوقع أن تبلغ 18% و10% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي، مما يستلزم العودة إلى التمويل عن طريق البنك المركزي لتمويل العجز في المالية العامة ومواصلة سياسات ضغط الواردات إلى الحد الأدنى، مع توقع المزيد من الانخفاض في سعر صرف الدينار الجزائري (المرصد الاقتصادي للجزائر، ربيع 2021، الصفحات 1-2).

7- الخاتمة: حاولنا من خلال دراستنا هذه تبيان مدى عمق وحدة جائحة كورونا، وتواصل الإجراءات المتخذة للحد منها، وتضاعف آثار الجائحة على النواحي الصحية والاقتصادية والاجتماعية، فلقد زادت خطورة هذا الفيروس وأدخل العالم في أزمة اقتصادية ومالية واجتماعية تفاقمت نتائجها الوخيمة في ظرف قصير جدا، مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وأدخل دول العالم في دائرة الركود العالمي بفعل تأثيرها على حركة التجارة الدولية، والجزائر كغيرها من دول العالم لم تسلم من هذه الجائحة؛

كما تسبب وباء كورونا المستجد (كوفيد-19) في تعطيل العالم والحياة التي كنا نعرفها، فقد أدى إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح والأنشطة الاقتصادية، كما أن انتشاره السريع عالمياً يمثل تهديداً على الملايين الذين يعانون بالفعل من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتأثير النزاعات والكوارث الأخرى؛

وفي ظل التنامي المستمر لتأثيرات انتشار فيروس كورونا على اقتصاديات دول العالم، اتجهت كل الحكومات إلى تقديم حلول تكاد تكون متطابقة، تمحورت أساسا حول التخفيف الكلي أو الجزئي لحالات الإغلاق للأنشطة، الإعفاءات الضريبية المؤقتة، التحويلات الاجتماعية، منح قروض استثنائية وإنشاء صناديق خاصة، فالجزائر اهتمت بمحاصرة انتشار الوباء صحيا، اقتصاديا واجتماعيا من خلال خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي التي تم اتخاذها؛

إلا أنه يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري يتميز بالهشاشة والتبعية للخارج، وما أزمة كوفيد-19 الا سبب زاد من تعميق هذه الآثار، لكن تشير كل المؤشرات أنه في حالة استمرار هذا الوباء وعدم ايجاد لقاح

فعال، فإن الاقتصاد الجزائري سوف يعرف وضعية صعبة وكارثية، والتي تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة والتضخم في آن واحد

كما تسببت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في حدوث اضطرابات عالمية في أنظمة النقل والروابط، التي يعتمد عليها المستجيبون في إطار العمل الصحي والإنساني عادةً للوصول إلى المناطق المتضررة في الأزمات. ويعمل برنامج الأغذية العالمي، من منطلق خبرته الطويلة والواسعة في **الاستجابة لحالات الطوارئ وخدمات اللوجستيات وسلاسل التوريد**، عن كثب مع منظمة الصحة العالمية، ومنظومة أجهزة الأمم المتحدة، ومجتمع المنظمات غير الحكومية والحكومات، ويستخدم قدراته وخبرته اللوجستية لتقديم هذه الخدمات في الأماكن التي لا تتوفر فيها القدرات التجارية في الوقت الحالي، بما يضمن نقل الشحنات الضرورية من الإمدادات الصحية والإنسانية والموظفين إلى المناطق التي تحتاج إليها بشدة.

كما أن البرنامج أيضًا على استعداد لتقديم خبرته في مجالات **جمع البيانات وتحليلها، ودعم السياسات، وتقديم الخدمات** لتكون في خدمة الاستراتيجيات التي تتبناها الحكومات لمعالجة **التداعيات متوسطة الأجل** للجائحة.

ويشمل ذلك العمل مع الحكومات من أجل تعزيز وتوسيع برامج **الحماية الاجتماعية** للتصدي للفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، **ودعم الإنتاج الغذائي والتجارة والتوزيع والاستهلاك**، ودعم **النظم الصحية الوطنية** من خلال تحسين سلاسل الإمداد، وجمع البيانات وخدمات التغذية التي تستهدف الفئات الأشد احتياجًا، وتوفير **بدائل للتغذية المدرسية** في الأماكن التي تم تعليق الأنشطة التعليمية فيها في أعقاب انتشار الجائحة؛

كما قدمت العديد من الدول والهيئات عدة اقتراحات للحد من تفاقم آثار الأزمة على أسواق السلع الغذائية، نذكر منها:

☑ استخدام أنظمة الروبوت المتطورة لضمان سلامة الغذاء، ورصد المنتجات المنخفضة الجودة في سلسلة الإمداد؛

☑ تقصير سلاسل الإمداد من خلال بناء مرافق الإنتاج بشكل أقرب من المستهلكين وبالتالي التقليل من تكاليف التخزين ومخاطر النقل؛

☑ استخدام النماذج الإحصائية للتحكم في العرض والطلب، لأن التغير في الطلب يؤثر سلبا على سلاسل الإمداد؛

☑ تفعيل دور التجارة الإلكترونية في تنشيط العلاقة بين الجهات الفاعلة في سلسلة الإمداد الغذائي؛

☑ خلق لجنة خاصة بمتابعة آثار أزمة كورونا على سلاسل الإمداد الغذائية، لضمان التكيف السريع وسلامة القرارات المتخذة في أي مرحلة مثلما فعلت تركيا، حيث كونت لجنة من سبعة أكاديميين وعضوين من وزارة الزراعة والغابات من أجل الاستشارة وتقديم التوصيات خلال أزمة كورونا؛

☑ تبني المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة لدعم سلاسل الإمداد الغذائية؛

☑ ينبغي على الحكومات تحضير خطط واستراتيجيات لتوفير الإمدادات في حالة الطوارئ لدعم الإنتاج.

8- قائمة المراجع:

1- الوليد أحمد طلحة، (2020)، **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**، أبو ظبي- الإمارات، صندوق النقد العربي؛

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول OAPEC، (2020)، **تقرير حول تطورات الأوضاع البترولية العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد** COVID19، الكويت، OAPEC .

3- المرسوم التنفيذي رقم 20-69 (مارس 2020)، المتضمن التدابير الوقائية من انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 15؛

4- كابيتال إتقان، (2020)، **تداعيات انتشار فيروس كورونا** (COVID 19)؛ السعودية؛

5- علي صلاح، (2020)، **ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا**، دراسات خاصة غير دورية عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد الرابع، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة؛

6- صندوق النقد الدولي: "**صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كوفيد-19 :ماذا يفعل الصندوق لمساعدة البلدان أثناء أزمة فيروس كورونا؟**"، 16 أفريل 2020؛

7- البنك الدولي، (2020)، "دعم **البلدان في أوقات لم يسبق لها مثيل**"، التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2020،

8- صندوق النقد الدولي، (2021)، **آفاق الاقتصاد العالمي**؛

9- المرصد الاقتصادي للجزائر، (ربيع 2021)، **تسريع الإصلاحات لحماية الاقتصاد الجزائري2021**، البنك الدولي؛

10-صندوق النقد العربي، (أبريل2021)، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2021**؛

11-منظمة الأغذية والزراعة، (2021)، "**تعديل نماذج الأعمال لدعم المشاريع الغذائية خلال فترة تفشي جائحة كوفيد -19**"، منشورات الفاو، روما، إيطاليا، *https://www.fao.org/3/ca8996ar/CA8996AR.pdf*؛

12- Richard Baldwin & Beatrice Weder di Mauro. March 2020, Economics in the time of COVID-19. London .Centre for Economic Policy Research.

13- Congressional Reseach services. (2020). Global Economic Effects of COVID-19. Congressional Reseach services, Wachington- USA.

14- Espitia, A., Mattoo, A., Rocha, N., Ruta, M., & Winkler, D. (2020, 01 18). Trade and Covid-19: Lessons from the first wav. Consulté le 02 18, 2021, sur VoxEU eBook: https://voxeu.org/article/trade-and-covid-19-lessons-first-wave

15- Hughes, M. (2020, 05 05). Evolving eating habits as a result of COVID-19. (R. P. Ltd, Éd.) Brasted, Kent, new food magazine, United Kingdom.

16- husain, a. (2020). coronavirus pandemic: effects, prevention & management. india: the readers paradise.

17- husain, a. (2020). coronavirus pandemic: effects, prevention & management. india: the readers paradise.

18- Muscogiuri, G, Barrea, L, Savastano, S, & al, e. (2020). Nutritional recommendations for CoVID-19 quarantine. European Journal of Clinical Nutrition (74).

19- World Bank Group (2020). Commodity Markets Outlook, April (pp. 1-100). Washington, DC: World Bank.

20- Aday, S., & Aday, M. S. (2020). Impact of COVID-19 on the food supply chain. Food Quality and Safety , 4.

21- Agrilinks. (2021, 10 24). Preventing global food security crisis under COVID-19. Consulté le 02 18, 2021, sur Agrilinks: https://www.agrilinks.org/post/preventing-global-food-security-crisis-under-covid-19-emergency
22- Bakalis, S., Valdramidis, V. P., Argyropoulos, & al, e. (2021, 10 24). Perspectives from CO+RE: how COVID-19 changed our food systems and food security paradigms. Rockville Pike, Bethesda, National Center for Biotechnology Information, U.S. National Library of Medicine, USA.
23- MOULOUDJ, K., BOUARAR, A. C., & FECHIT, H. (2020). THE IMPACT OF COVID-19 PANDEMIC ON FOOD SECURITY. Les Cahiers du Cread , 36 (3), 159-184.
24- Shahidi, F. (2020). Does COVID-19 Affect Food Safety and Security? Journal of Food Bioactives , 9
25- World Bank Group (2020). Commodity Markets Outlook, April . Washington, DC: World Bank.https://www.developmentaid.org/api/frontend/cms/file/2020/04/CMO-April-2020.pdf.

26-منظمة الصحة العالمية، (2021)، **فيروس كورونا**، تصفح بتاريخ: 2021/09/01:
https://www.who.int/ar/health-topics/coronavirus/coronavirus

27- منظمة الأغذية والزراعة، (2021)، **مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية يسجّل ارتفاعًا إضافيًا** الفاو، تصفح بتاريخ: 2021/10/24، متاح على:*http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar* ؛

28- منظمة العمل الدولية، (2020)، **تقرير منظمة العمل الدولية**، تصفح بتاريخ: 2021/10/24، متاح على: *https://www.ilo.org/global/about-the ilo/newsroom/news*